الشبكة العربية لديمقراطية الإنتخابات
الانتخابات الرئاسية في تونس

تونس – تشرين اول/اكتوبر 2024

الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات هي شبكة إقليمية تضمّ مجموعة من المنظمات العربية غير الحكومية وتهدف إلى تطوير العملية الانتخابية وإرساء القيم الديمقراطية من خلال الاصلاح الإنتخابي وتعزيز الشفافية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية. وقد انضوت هذه المنظمات من 13 دولة عربية هي: الأردن، البحرين، تونس، السعودية، السودان، العراق، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن في إطار الشبكة العربية لديمقراطية الإنتخابات، وساهمت منذ تأسيسها عام 2009 في تقييم العمليات الإنتخابية في كل من لبنان، الأردن، السودان، تونس، المغرب، العراق، مصر، الكويت وغيرها ونشرت تقاريراً تقييمية حولها متضمنة الاقتراحات والتوصيات لاصلاح العملية الإنتخابية .

اولاً: المناخ السياسي العام

خلفية سياسية

بعد الربيع العربي ودخول تونس في المرحلة الانتقالية شهدت صراعا سياسيا حول أولويات الانتقال التي تتلخص بشكل الدولة والنظام والاولويات الاقتصادية وسبل الاستجابة الى احتياجات الناس (انقسام سياسي حول طبيعة النظام: برلماني ام رئاسي وبالتالي قانون الانتخابات، شكل الاقتصاد ودور الدولة والعلاقة مع القطاع الخاص، وبالمناسبة كان القطاع متهما بالفساد السياسي وتعامله مع النظام والاستفادة من التسهيلات التي اتيحت في حينها ما أدى الى هروب الأموال بعد الثورة فاوقع البلد في ازمة اقتصادية خانقة) ومن بين الخلافات كان الموقف من علاقة

الشريعة بالتشريع فحسمها الدستور الأول انه اعتبرها احد مصادر التشريع وهذا جاء انعكاسا للانقسام حول دور النهضة والأحزاب السياسية الأخرى الليبرالية والسياسية

مع انتخاب قيس سعيد رئيسا للجمهورية، الذي جاء بعد ازمة حكم وتعطيل للمؤسسات ادخلت البلاد في ازمة سياسية واقتصادية خانقة، اختلف التونسيون على تحميل المسؤوليات فيها، فمنهم من اعتبر ان المرحلة الانتقالية التي تلت الربيع العربي لم تؤدّ الى بناء المؤسسات الفاعلة والقادرة على تحقيق النقلة المطلوبة نحو الدولة الديمقراطية والعصرية المنشودة ومنهم من حمل المسؤولية لمحاولات النهضة الاستيلاء على السلطة من خلال الادوات الديمقراطية وتحويل تونس الى جمهورية اسلامية تحكمها الشريعة، سريعا عمل الرئيس المنتخب على تعطيل الدستور عملا باحكام المادة الدستورية 54 التي تعطيه صلاحيات مقيدة ومؤقتة الا انه توسع باستخدام صلاحياته والتي امتددت لسنوات.

وفي 22 سبتمبر 2021، أصدر الرئيس سعيد أمرا رئاسيا يقضي بتوليه إصدار النصوص ذات الصبغة التشريعية في شكل مراسيم يتولى ختمها بنفسه ويأذن بنشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية مما يعني توليه زمام السلطة التشريعية الى جانب التنفيذية. كل هذه القرارات جاءت في إطار «الإجراءات الاستثنائية» في ظل تدهور الوضع الصحي (جائحة كورونا) والاقتصادي بالبلاد. وعلى إثر هذه القرارات، اندلعت أزمة سياسية عاصفة بالبلاد ما زالت تداعياتها الى الان بسبب انتهاك مبدا دستوري اساسي وهو فصل السلطات. هذا المبدأ يعتبر اساسا للنظام الديمقراطي والية للمساءلة والمحاسبة.

في 13 ديسمبر 2021، أعلن الرئيس قيس سعيد في خطاب توجه به إلى الشعب التونسي عن تعليق اختصاصات البرلمان نهائيا حتى إجراء انتخابات تشريعية جديدة والتي أعلن رسميا تنظيمها يوم 17 ديسمبر 2022.

وفي 30 مارس 2022، وقع حل برلمان 2019 رسميا بأمر رئاسي صادر عن الرئيس قيس سعيد بعد محاولة من المجلس «المجمد» لإلغاء الإجراءات الاستثنائية باءت بالفشل.

وبتاريخ 25 يوليو 2022، نظم استفتاء على الدستور التونسي الجديد الذي وصف بانه محاولة لتغيير النظام السياسي للبلاد من برلماني معدل إلى رئاسي. أصدر الرئيس قيس سعيد في 30 يونيو 2022 النسخة الأولى من مشروع الدستور الجديد للجمهورية التونسية والمعروف إعلاميا بـ«دستور الجمهورية الجديدة». كما دعي الناخبون التونسيون للتصويت بـ«نعم» لمشروع الدستور.

في 26 يوليو 2022، أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات النتائج الأولية للاستفتاء والتي تقضي بإقرار الدستور الجديد بأغلبية 94.6% من أصوات المشاركين الذين بلغت نسبتهم 30.5% من إجمالي الناخبين المسجلين. وفي أغسطس من نفس العام، وبعد انتهاء فترة الطعون القانونية، ختم الرئيس سعيد الدستور الجديد وأمر بدخوله حيز التنفيذ.

وشكلت الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 ديسمبر 2022 والتي لم تتعد نسبة المشاركة فيها 9% - حسب ارقام الهيئة المستقلة للانتخابات - حلقة جديدة في سلسلة إجراءات استثنائية بدأ رئيس البلاد قيس سعيد فرضها في 25 يوليو/ تموز 2021 وسبقها حل مجلس القضاء والبرلمان وإصدار تشريعات بمراسيم رئاسية وإقرار دستور جديد عبر استفتاء في 25 يوليو 2022.

لا بد من الإشارة الى ان حملة المقاطعة للانتخابات كانت لافتة بنسبتها المرتفعة جداً، وجاءت نتيجة حملات سياسية ممنهجة لقوى المعارضة وايضاً جزء كبير من الناس قاطعوا من تلقاء نفسهم، بالمحصلة النهائية اعتبرت نسبة المشاركة المتدنية جداً طعنا بشرعية النتائج والحكم وبالتالي بشرعية الرئيس سعيد.

في أغسطس 2023 ودون سابق إنذار خرج الرئيس التونسي قيس سعّيد ليعلن أنه قرر إنهاء مهام رئيسة الحكومة نجلاء بودن وتعيين أحمد الحشاني خلفا لها. وبودن هي أول رئيسة حكومة تتم إقالتها منذ تحول النظام السياسي في تونس من برلماني الى رئاسي حيث يستأثر الرئيس قيس سعّيد بكل الصلاحيات السياسية في البلاد. لم يكشف سعيد عن مبررات قراره ولم يتحدث عن وجود أي قصور في أداء رئيسة الحكومة المقالة أو مكامن خلل في إدارتها لمسؤولياتها.

كل هذه الاجراءات كانت عرضة لانتقادات شعبية حادة واعتبرته القوى التونسية بمختلف اطيافها انقلابا على الثورة والدستور و"تكريسا لحكم فردي مطلق".

بالتوازي مع سياسة الانفراد بالقرارات، عمد الرئيس سعيّد إلى توظيف أجهزة الدولة الإدارية والأمنية والقضائية لملاحقة معارضيه والتضييق عليهم؛ إذ جرى اعتقال شخصيات سياسية عديدة وإحالتها إلى المحاكم العسكرية بتهم تتعلق بنشاطاتها السياسية، وتعرّض الإعلاميون والمدونون أيضًا للتضييق والزج بأعداد منهم في السجون بتهمة "المس بهيبة الرئيس". وصدر مرسوم رئاسي ينصّ على فرض عقوبات قاسية على نشاطات تتعلق بحرية التعبير وتداول المعلومات، ومنعت وسائل الإعلام العمومية من استضافة ممثلي الأحزاب وتغطية نشاطات المعارضة، مما دفع بالكثير من المعارضين لمغادرة البلاد واللجوء الى فرنسا او دول اخرى أكثر امانا وهروبا من نير الاستبداد الذي يمارسه قيس السعيد في تونس.

الانتخابات الرئاسية 2024

في 19 يوليو 2024 أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد ترشحه بصفة رسمية للانتخابات الرئاسية المقررة في السادس من أكتوبر/تشرين الأول المقبل. وفي الثاني من سبتمبر الجاري، أقرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات القائمة النهائية للمترشحين للانتخابات الرئاسية، حيث تضمنت إضافة إلى قيس سعيد، رئيس حركة الشعب زهير المغزاوي، ورئيس حركة "عازمون" عياشي زمال.

تواصل النقاش حول الانتخابات الرئاسية بين من يعتبرها فرصة للتغيير ومن يراها "مسرحية صورية" لتجديد العهدة للرئيس وتعزيز شرعية نظامه المتراجعة. وفي خضم هذا الجدل المتواصل، تعرض معظم الذين أعلنوا ترشحهم للرئاسة للملاحقة القضائية والسجن، مما جعل عددا من الشخصيات والأحزاب تؤكد استحالة اختيار رئيس بطريقة ديمقراطية في ظل حكم قيس سعيد، وتنادي بمقاطعة الانتخابات وكان سعيد قد صرح في السادس من أبريل 2024 بأنه لن يقبل بترشح مجموعات ترتمي في أحضان الخارج، وفق قوله. (**أعلنت جبهة الخلاص الوطني، أكبر ائتلاف للمعارضة، في نيسان/ أبريل الماضي، أنها لن تشارك في الانتخابات بدعوى "غياب شروط التنافس"، بينما تقول السلطات إن الانتخابات تتوفر لها شروط النزاهة والشفافية والتنافس العادل).**

ايضا جرت الانتخابات في وقت يقبع ما لا يقل عن 20 معارضا في السجن، بمن فيهم زعيم حزب حركة النهضة راشد الغنوشي ورئيسة "الحزب الدستوري الحرّ" عبير موسي، إضافة إلى وزراء ونواب سابقين ورجال أعمال، منذ ربيع العام 2023 بتهم مختلفة بما في ذلك "التآمر على أمن الدولة". كما ان العديد من الشخصيات المعارضة والنشطاء المدافعين عن حقوق الانسان قد وضعوا في الإقامة الجبرية او منعوا من السفر.

اللافت أيضا في هذه الانتخابات اعلان الهيئة المستقلة للانتخابات رفضها منح الاعتماد لعدد من الجمعيات التي تهتم بمراقبة الانتخابات، مشيرة إلى تلقيها إشعارات من جهات رسمية بشأن تلقي هذه الجمعيات تمويلات أجنبية مشبوهة بمبالغ مالية ضخمة، مصدرها بلدان بعضها لا تربطها علاقات دبلوماسية بتونس. وذكر بيان للهيئة أنه تمت إحالة المعطيات حول هذه الجمعيات إلى الجهات المعنية للتعهد وإجراء اللازم، كما كشفت عضوة الهيئة نجلاء العبروقي أن كلا من منظمة "أنا يقظ" وجمعية "مراقبون" الرقابية من بين الجمعيات المعنية بالإحالة على النيابة العمومية بتهمة التمويل الأجنبي. وتحظى المنظمتان المذكورتان "أنا يقظ" و "مراقبون" بمصداقية في مجال مراقبة الانتخابات في الشارع التونسي ولدى المنظمات الدولية المتخصصة في الديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية، إذ كان لهما دور في مراقبة مختلف المحطات الانتخابية التي عرفتها تونس منذ عام 2011. من جهتها، قالت منظمة "أنا يقظ" ردا على الاتهامات الموجهة إليها إن هيئة الانتخابات "تحاول بشتّى الوسائل أن تقصي منظمات المجتمع المدني من ملاحظة الانتخابات بحجج واهية، مما يعزز غياب مقومات النزاهة في المسار الانتخابي

ذلك رغم ان القانون منح الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني حق مراقبة الانتخابات، وترك للهيئة العليا المستقلة للانتخابات مسألة تنظيم شروط الاعتماد وإجراءاته.

كما شهدت هذه الانتخابات تحديا فيما يتعلق بمبادئ دولة القانون والمؤسسات، الفصل بين السلطات، استقلال السلطة القضائية، العدل في تنفيذ قرارات المحاكم، والمحاكمة العادلة، وذلك على خلفية الجدل القائم بين الهيئة العليا للانتخابات والمحكمة الإدارية، بشأن قرارات هذه الأخيرة التي تجاهلتها الهيئة. حيث قبلت المحكمة الإدارية طعون ثلاثة مرشحين للانتخابات الرئاسية، وقررت عودتهم إلى السباق الانتخابي، ملغية بذلك قرارات الهيئة التي أسقطتهم "بدون وجه قانوني" كما وصف ذلك المرشحون الثلاثة، وكما نص عليه ضمنيًا قرار المحكمة، مع الطلب من الهيئة إعادة النظر بالرزنامة الانتخابية بما يسمح لهم اطلاق الحملة الانتخابية، لكن جاء قرار هيئة العليا المستقلة الانتخابات مفاجأً للمتابعين، من خلال الإمعان في إقصاء المرشحين الثلاثة.

قرار هيئة الانتخابات تسبب في الكثير من الانتقادات التي صدرت عن قانونيين وحقوقيين وشخصيات سياسية وأحزاب ومنظمات، وتم وصفه بـ "التعسفي" و"الإقصائي" والمنحاز لرئيس الدولة الحالي. واتهمت الهيئة بتحولها إلى "أداة لدى السلطة التنفيذية"، بما أفقدها استقلاليتها، وبالتالي مصداقيتها، ونزع عنها صفة الحياد التي عُرفت بها الهيئة منذ إنشاء أول نسخة منها في العام 2011، خلال أول انتخابات تعددية حقيقية في البلاد، إبّان ثورة 14 يناير/كانون الثاني 2011.

انتظر المحيط السياسي والشعبي تراجعًا من الهيئة؛ لضمان شفافية الانتخابات ونزاهتها، لكن هذه الأخيرة أصرت على موقفها. وخرج رئيسها، فاروق بوعسكر، ليعلن مجددًا استمرار إقصاء المرشحين الثلاثة: عماد الدايمي، ومنذر الزنايدي، وعبد اللطيف المكي. ووجه اتهامًا للمحكمة الإدارية بخرق الإجراءات القانونية، الشيء الذي نفته المحكمة نفيًا قاطعًا، عبر عرض وثائق تؤكد سلامة إجراءاتها وخطواتها وفقًا للقانون والمجلة الجزائية المنظمة لعمل المحكمة ومجالات تدخلها

كانت مهمة المحكمة الإدارية (التي أُنشئت العام 1972) تنحصر في مجرد البتّ في دعاوى تجاوز السلطة، التي يتم رفعها لإلغاء مقررات إدارية، قبل أن يتم تعديل القوانين المنظمة لها (عام 2014)، باتجاه إكسابها مزيدًا من الاستقلالية، ومنحها العلوية في قراراتها، خصوصًا في النزاعات الانتخابية، بما يجعل لها "الولاية" على المسار الانتخابيّ.

ورغم الجدل بين المؤسستين، فإن النتيجة كانت إقصاء المرشحين الثلاثة، والإبقاء على الثلاثي المعلن منذ البداية: الرئيس قيس سعيّد، وزهير المغزاوي (أمين عام حركة الشعب)، والعياشي الزمال (رئيس حركة "عازمون") الذي أُدخل السجن موقوفًا؛ بسبب "جرائم تدليس التزكيات الشعبية"، حسب اتهام السلطة له.

وسارعت السلطة التنفيذية إلى نشر قرار الهيئة ضمن الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية؛ لقطع الطريق أمام أي أمل في العودة إلى الوراء، كما ردد الرئيس سعيّد دائمًا. حتى إن السلطة التنفيذية، مكنت هيئة الانتخابات من شحنة الحبر الانتخابي، و"الأكياس الآمنة"، الخاصة بأوراق الاقتراع، في رسالة مضمونة الوصول، بأن أمر المرشحين الثلاثة الذين أصرت الهيئة على إسقاط ترشحهم للانتخابات الرئاسية قد حُسم بشكل لا رجعة فيه، وأن خيار هيئة الانتخابات كان سليمًا ومنطقيًا، في تقدير السلطة.

من جهة أخرى دعت منظمة العفو الدولية بتونس السلطات التونسية إلى وضع حد للقمع المتزايد للحريات الأساسية قبيل الانتخابات الرئاسية المقررة في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

وقالت المنظمة -في بيان- إن تصاعد حالات الاعتقال التعسفي لسياسيي المعارضة وتهميش المرشحين وانتهاك القرارات القضائية يمثل مدعاة للقلق والريبة، فغالبا ما تُستخدم التهم الجنائية لإسكات الأصوات المعارضة، في حين يتم تقييد وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية بشكل صارم كوسيلة لكمّ الأفواه وبث الخوف في صفوف المعارضين للنظام. وأدانت منظمة العفو الدولية بتونس رفض الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الامتثال للقرارات القضائية التي تعيد بعض المرشحين للرئاسة، وذلك يمثل ضربة جديدة لاستقلالية القضاء وسيادة القانون.

بالمحصلة تشهد تونس، ومنذ الانقلاب الذي نفذه الرئيس قيس سعيّد على الدستور، اتساعًا في جبهة المعارضة وتقلصًا في الحاضنة الاجتماعية والسياسية للرئيس؛ جراء استفحال الأزمة الاقتصادية والمعيشية، إضافة إلى عودة سياسة القمع الأمني وتوظيف أجهزة الدولة في التعامل مع المخالفين، فضلًا عن انفراد الرئيس بالحكم ورفضه أي شراكة حتى مع الأطراف التي ساندته في انقلابه. ويُعَدّ تنامي التحركات الاحتجاجية، السياسية والمطلبية، وقدرة المعارضة على الحشد (اخرها مظاهرات سبتمبر 2024)، والمقاطعة الواسعة التي شهدها الاستحقاقات الانتخابية مثل الاستفتاء على الدستور والانتخابات البرلمانية والمحلية، مؤشرًا دالًا على ذلك. مع ذلك يستمر الرئيس في اتباع النهج الذي سلكه منذ يوليو 2021، مستغنيًا عن الدعم الشعبي، ومكتفيًا كما يبدو باستمرار دعم جهاز الأمن والجيش له. وتظل أطياف المعارضة أسيرة تجاذباتها السياسية وعاجزة عن التوافق على مشروع لاستعادة مسار الانتقال الديمقراطي، وما زال اتحاد الشغل مكتفيًا، حتى الآن، بسقف مطلبي إصلاحي ضمن مسار سعيّد؛ ما يفتح المشهد على احتمالات عدة من بينها انفجار الشارع بسبب تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية – الاجتماعية.

<u>على المستوى الاقتصادي والمعيشي</u>، بدا واضحاً أن الوعود التي أطلقها سعيّد لم تكن تستند إلى أي معطيات موضوعية. فقد تفاقمت حدة الأزمة الاقتصادية، وتراجعت قيمة الدينار التونسي، وشهدت الأسواق شحًا في العديد من المواد الاستهلاكية والوقود وارتفاعًا غير مسبوق في أسعارها، كما شهدت فقدانًا لأصناف كثيرة من الأدوية الضرورية والحيوية، ورفعًا تدريجيًّا للدعم عن السلع التموينية والماء والكهرباء .ودفعت هذه الإخفاقات والممارسات إلى انحسار الحاضنة السياسية والشعبية التي انساقت مع خطاب الرئيس الشعبوية في البداية، وتوسع جبهة المعارضة لسياساته.

بحسب دراسة لمركز مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط صادرة في فبراير 2024:
فإنه ونظرًا إلى وصول عملية التحوّل الديمقراطي في تونس إلى حالة من الانسداد، خسرت البلاد "الريع الديمقراطي"، أي الدعم المالي السخي الذي حصلت عليه من الشركاء الغربيين والمؤسسات المالية الدولية. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها، لم تتمكّن تونس خلال العامَين المنصرمَين من جذب ما يكفي من التدفقات المالية الضخمة من مصادر جديدة لإحداث فرقٍ في اقتصاد الدولة. فمنذ العام 2022، لم تحصل تونس سوى على مساعدة مالية من السعودية بقيمة 500 مليون دولار، وعلى قرض بقيمة 200 مليون دولار من الجزائر (أُودِع منها مبلغ 100 مليون دولار في البنك المركزي التونسي)، وعلى مساعدة مالية كلّية من الاتحاد الأوروبي بمقدار330 مليون دولار.

في تشرين الأول/أكتوبر 2022، توصّلت السلطات التونسية وصندوق النقد الدولي إلى اتفاق على منح قرض للبلاد بقيمة 1.9 مليار دولار، لكن سعيّد رفض شروط الصندوق ووصفها بأنها "إملاءات خارجية" لن تؤدّي سوى إلى زيادة نسبة الفقر. وقد أوقف البنك الدولي بصورة مؤقتة برنامجه الرامي إلى دعم الميزانية التونسية في العام 2022، وعلّق مناقشات التعاون المستقبلي مع تونس بعد التصريحات التي أدلى بها سعيّد بشأن المهاجرين من دول أفريقيا جنوب الصحراء، والتي أثارت موجةً من المضايقات بدوافع عنصرية وحتى حوادث عنف في آذار/مارس 2023. في غضون ذلك، بات التمويل الذي تحصل عليه تونس من الاتحاد الأوروبي شحيحًا، إذ يُعدّ الدعم المالي الإضافي مشروطًا إلى حدٍّ بعيد بقبولها تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي.

حاول الاتحاد الأوروبي من جانبه ربط استعداده لتقديم مساعدات مالية لتونس بسعيه إلى تعزيز الشراكة معها للحدّ من تدفّق المهاجرين عبر حدودها. فمن مصلحة الاتحاد الأوروبي الحفاظ على استقرار تونس لكبح جماح هجرة المواطنين الأفارقة نحو سواحل أوروبا. وعلى ضوء مساعي أعداد متزايدة من المهاجرين إلى دخول الأراضي الأوروبية عبر تونس، خفّف الاتحاد الأوروبي من حدّة موقفه تجاه قضايا الحوكمة وانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. وفي تموز/يوليو 2023، وقّع الاتحاد الأوروبي مذكّرة تفاهم مع تونس، يقدّم بمقتضاها مساعدات مالية للاقتصاد الكلّي التونسي بقيمة 900 مليون يورو (980 مليون دولار) على شكل قرض، شرط أن تتوصّل البلاد إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي. وتضمّن ذلك مساعدة مالية بقيمة 150 مليون يورو (160 مليون دولار) يتم ضخّها في ميزانية العام 2023، بهدف توطيد العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري، ودعم الطاقة النظيفة والمتجدّدة، وتعزيز التعاون بين الشعوب من خلال مشاريع عدة، إضافةً إلى حزمة مالية بقيمة 105 ملايين يورو (115 مليون دولار) لمكافحة الهجرة غير النظامية. أدّى التأخير في تطبيق الاتفاق إلى زيادة حادّة في وتيرة الهجرة غير الشرعية من السواحل التونسية، وبدت هذه خطوة مقصودة لممارسة المزيد من الضغط على الاتحاد الأوروبي لإبداء مرونة أكبر وتسهيل الشروط التي يجب على تونس استيفاؤها للمضيّ قدمًا في الاتفاق.

دفعت الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمجلس أوروبا إلى تأخير تحويل مذكرة التفاهم إلى اتفاق ملموس وسريع بهدف المساعدة في إنعاش الاقتصاد التونسي، الأمر الذي أثار حالةً من التوتّر مع السلطات التونسية. وأعلن سعيّد في تشرين الأول/أكتوبر 2023 عن رفضه المساعدة المالية التي قرّر الاتحاد الأوروبي منحها لبلاده. وبات فصل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عن الصفقة مع صندوق النقد الدولي ركيزةً أساسية من الاستراتيجية التونسية. هذا المسعى قوبل بالرفض في أوساط دول الاتحاد الأوروبي التي تعتبر أن زيادة التمويل يجب أن تكون مرتبطة بتطبيق الإصلاحات. فالفصل بين المسألتَين من شأنه تحويل التمويل إلى نوعٍ من ريع جيوسياسي قد يشجّع تونس وربما دولًا أخرى جنوبي اوروبا على استخدام تدفّقات المهاجرين كورقة ضغط.

ثانياً: الإطار الدستوري والقانوني

التعديل الدستوري العام 2022

تم الاستفتاء على الدستور يوم 25 يوليو2022 ونشر في الجريدة الرسمية

اشار الفصل 89 الى ان الترشح لمنصب رئيس الجمهورية حق لكل تونسي او تونسية غير حامل لجنسية اخرى مولود/ة لاب وام، وجد لاب، وجد لام تونسيين، يبلغ من العمر 40 عاماً على الاقل ومتمتعا بجميع حقوقه المدنية والسياسية (الاهلية القانونية). ينتخب رئيس الجمهورية لولاية مدتها خمسة اعوام انتخابا عاما حرا مباشرا خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة من المدة الرئاسية وبالأغلبية المطلقة للأصوات المصرح بها.

يشترط ان يزكي المترشح او المترشحة عدد من اعضاء المجالس النيابية المنتخبة او الناخبين وفق ما يضبطه القانون الانتخابي، وفي صورة عدم حصول اي من المترشحين على الاغلبية المطلقة في الدورة الاولى، يتقدم الى الدورة الثانية خلال الاسبوعين التاليين للإعلان عن النتائج النهائية للدورة الاولى ، ويتقدم للدورة الثانية المترشحان الحائزان على اكثر عدد من الاصوات في الدورة الاولى . ولا يجوز تولي رئاسة الجمهورية لأكثر من دورتين كاملتين متصلتين او مفصلتين.

حسب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، بلغ عدد الناخبين المسجلين إلى حدود 16 أغسطس 2024 حوالي 9 ملايين و700 ألف ناخب، كما واشرف على مراقبة العملية الانتخابية (ميدانيا) ألف مراقب تم انتدابهم للغرض.

ثالثاً: موقف الشبكة

انطلاقاً من المبادئ والمعايير الدولية لحرية ونزاهة الإنتخابات التي تتبنّاها الشبكة العربية لديمقراطية الإنتخابات، وانطلاقاً من الاستنتاجات التي توصلت اليها بعد رصد المسار السياسي والتي تمثلت بمنح الرئيس قيس سعيّد، المنتخب في 2019، نفسه صلاحيات استثنائية في يوليو/تموز 2021، مدعيا أنها ضرورية للتعامل مع أزمة الحكم. حيث علّق الكثير من دستور ما بعد الثورة لعام 2014 وحل البرلمان وقام بتنظيم استفتاء لتعديل الدستور ألغى بعد اقراره بنسبة مشاركة ضعيفة اهم المكتسبات الإصلاحية وشكل تراجعاً في المسار الديمقراطية ة ناهيك عن اتخاذ السلطات مجموعة من الإجراءات القمعية ضد المعارضين، والمنتقدين، والشخصيات السياسية، بما في ذلك الإقامة الجبرية، وحظر السفر، والمحاكمة بسبب الانتقاد العلني للرئيس او السلطات، واستخدام قوات الشرطة في الكثير من الاحيان القوة المفرطة ضد المتظاهرين؛

ترى الشبكة

1. ان التونسيين ومنذ 2021 أظهروا رفضاً لسعي الرئيس قيس سعيد نحو حكم الرجل الواحد في بلد تخلص من الدكتاتورية في عام 2011.
2. ان رسالة الشعب التونسي واضحة بعد عزوف أكثر من 90% عن المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية السابقة (الاستفتاء على الدستور، الانتخابات النيابية، الانتخابات المحلية)، وما تحمله من دلالات تعكس خيبة

امل من المسار السياسي المنقلب على الإصلاح والديمقراطية وتوحي بسحب الشرعية والثقة من المنظومة الحاكمة وبالتالي نتائج الانتخابات.

وبالتالي ترى الشبكة ضرورة إجراء انتخابات تستند الى المعايير الدولية من حيث الحرية والنزاهة والعدالة والشفافية وتكافؤ الفرص. والتأكيد على احترام مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيق الاحكام القضائية الصادرة عن المحكمة الإدارية لما تشكله من احتراما لمبدأ تكافؤ الفرص وتطبيقاً لمعايير ديمقراطية الانتخابات

تونس تشرين اول /اكتوبر 2024